أكد ان زيارة الأمير لطهران ستفتح باباً لإصلاح العلاقات الإيرانية - الخليجية

عبد الصمد: هناك «أسود جريحة» .. وعلى الدولة أن تستوعبها

- هناك فرص نجاح كبيرة لمرشحي التحالف الوطني الإسلامي أحمد لاري ومبارك النجادة

عبدالصمد متحدثا أثناء اللقاء

جانب من الحضور

- الحكومة غير جادة في معالجة قضية التجنيس ولن نسكت وسنفعل أدواتنا الدستورية

- نعيش مرحلة استقرار سياسي نسبي وهناك من يحاول إحباطنا بأنه لا دور للمجلس
- لم نقف مع أو ضد ناصر المحمد أو جابر المبارك كما فعلت المعارضة المبطلة
- هناك معلومات شبه أكيدة عن تغيير حكومي مع بدء دور الانعقاد القادم

كتب مصطفى كامل

رحب النائب عدنان عبد الصمد بالزيارة التي يعتزم سمو الأمير القيام بها الى ايران، معتبرا أنها ستشكل بابا لاصلاح العلاقات الايرانية الخليجية.

وتوقع عبد الصمد في لقاء مفتوح مع الصحافيين أن تكون لهذه الزيارة تأثيرات ايجابية، وبابا لاصلاح العلاقات بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي، وقال ان مؤشرات التفاهم بين السعودية وايران ستنعكس ايجابا على المنطقة.

وأضاف: تابعنا التوجه نحو التفاهم بين ايران والغرب، وهي قضية تنعكس على مجمل العلاقات الدولية وليس فقط على ايران والغرب، هناك انعكاس للوضع الاقليمي علينا، وهناك تطورات جوهرية تحدث ولها انعكاسات اقليمية وعالمية أيضا.

وحول التطورات المحلية أكد عبد الصمد «اننا نعيش في مرحلة استقرار سياسي واجتماعي، ولا يخلو الأمر من وجود نقاشات حادة، ولكنها ليست بالصورة التي عشناها سابقا، والتي كان يمكن لو استمرت ان تؤدي الى مرحلة الانفجار، كما حصل في سوريا وغيرها، وأنا لا أقصد الاستقرار السياسي النسبي، وانما نسبة الى ما عشناه سابقا».

وقال: هناك من يحاول اشعارنا باليأس والاحباط بالادعاء أن وجود المجلس أو عدم وجوده سيان، وأنه لا يؤدي دوره التشريعي والرقابي وهذا غير صحيح، وهذه الاتهامات تخفي مصالح شخصية.

وأضاف: الحمد لله أن هناك شيئاً ايجابيا ظهر في الانتخابات الأخيرة التي جرت في شهر رمضان، فعلى الرغم من ارهاب الاخرين ودعواتهم للمقاطعة، الا أن الانتخابات سارت على أفضل ما يكون، ونسبة المشاركة كانت جيدة، وتوقع ان تزداد نسبة المشاركة في الانتخابات القادمة.

وتطرق النائب عبد الصمد الى دور مجلس الأمة فاعتبر أن المجلس كمؤسسة تشريعية رقابية يؤدي دور صمام الأمان بالنسبة لموضوع الوحدة الوطنية، لأن لقاء ممثلي الشعب داخل المجلس يبقى أفضل من الصراخ خارج المجلس، والديمقراطية الحقيقية التي يكون من نتائجها اللقاء والحوار تشكل صمام أمان للمجتمعات.

وكشف عبد الصمد أن هناك من يحاول الدفع لعدم المشاركة في الانتخابات التكميلية، لكننا نأمل أن تكون مشاركتنا فعالة جدا لمصلحة الكويت ولمصلحتنا جميعا، ورأى أن هناك فرص نجاح كبيرة جدا لمرشحي التحالف الوطني الاسلامي أحمد لاري في الدائرة الثانية ومبارك النجادة في الدائرة الرابعة، و «نأمل أن لا يفتر حماسنا، وأن لا نتأثر بما يقال وما يجري من محاولات لتيئيس المواطنين والتأثير على نفسياتهم».

وحول ما تردد عن توجه لحل المجلس قال: حتى هذه اللحظة لا توجد مؤشرات على ما روج من اشاعات بوجود قرار بحل المجلس، والمؤشرات التي نملكها، وهي مؤشرات حقيقية، لا تتجه الى حل المجلس. لكنه أشار الى أنه قد يكون هناك تغيير حكومي، وقال: نحن الآن أمام استقالة وزيرين، وقد لا تصل الأمور حاليا الى مرحلة التغيير الحكومي، لكن هناك معلومات عن تغيير حكومي يتزامن مع بدء دور الانعقاد القادم.

واعتبر عبد الصمد أن هناك أسودا جريحة لن ترضخ للواقع السياسي، وقال: يجب على الحكم أن يكون واع لهذه الصراعات ويستوعبها، بحيث لا تؤثر على العملية السياسية.

و أشار الى أن هناك أطرافا مرتبطة بهذا الصراع، قال: نحن لا نريد أن نكون طرفا، ونرفض أن نحسب على أي من أطراف الصراع، فنحن سابقا لم ننحاز لأي طرف، ولم نقف مع أو ضد سمو الشيخ ناصر المحمد أو مع سمو الشيخ جابر المبارك لمصلحتهما، كما فعلت المعارضة المبطلة التي كانت تهدد وجود المجتمع الكويتي والوحدة الوطنية، ووقفنا ضدها، فمصلحة الوطن هي التي تحدد موقفنا، لا الحكومة ولا المعارضة. وأضاف: نحن نحدد موقفنا بناء على القضية والموضوع، وقد يستفيد طرف ما من ذلك، لكننا نؤكد أننا لسنا طرفا ولن نكون، ونفتخر أن لا أحد يملي علينا رؤيته، فالارتباط بطرف ما يحتم دفع فواتير، ونحن نتبع فكر أهل البيت عليهم السلام الذي يقول: الحق أحق أن يتبع، والجميع يعرف مصداقيتنا وسيرتنا السياسية عبر التاريخ تشهد على ذلك، وكما يقول المثل: امشي عدل يحتار عدوك فيك

واستطرد عبد الصمد قائلا: قد يعتبر البعض أننا اذا لم نكن طرفا فان ذلك قد يؤثر على قدرتنا في حل الكثير من المشاكل وقضاء حاجات المواطنين. على العكس: نحن نشكر الله سبحانه وتعالى اننا وحتى بالنسبة لقضايا المواطنين وآلامهم وآمالهم فانها محل اهتمامنا وتقديرنا، ونعتبر أنها واجب وعبادة ونعمة من نعم الله علينا ومسؤولية يجب علينا أداؤها، من خلال الأدوات الدستورية المتاحة والتعامل المباشر مع المسؤولين في الاطار الدستوري، ونسعى لقضائها برأس مرفوع وبهامة مرفوعة وبما لا يخدش عزتنا وكرامتنا التي نعتبر أنها من عزة هذا الخط الذي يستلهم فكره من مدرسة النبي محمد وآل محمد «ص».

وحول موضوع الفساد قال: أعترف أنه لم يتم القضاء على الفساد وعلى السلبيات التي نعاني منها، فالفساد منتشر.. وهناك عدم تطبيق للدستور وهناك تمييز وكلام عن سرقات، ولم أقل اننا وصلنا الى مرحلة المثالية، ونحن نحاول أن نقضي على الفساد من خلال أدواتنا الدستورية.

وأضاف: حتى في قضية «القبيضة» التي أثيرت عام 2009، وكان هناك اقتراح بتشكيل لجنة تضم عادل الصرعاوي ود حسن جوهر، الا أن المعارضة هي التي رفضت تشكيلها آنذاك، والذين جاؤوا في عام 2012 حاولوا أن يشكلوا لجنة لكنها لم تصل الى الهدف المطلوب، وأؤكد أننا مستعدون كنواب في مجلس الأمة للتحقيق في أي شبهات أو حتى اشارات، واذا وجدت اختلاسات أو سرقات فسنواجهها بقدر استطاعتنا، ولدينا مجموعة قوانين، ونحاول استكشاف آليات رقابية مثل قانون جهاز المراقبين الماليين وتفعيله واعطاء صلاحيات لديوان المحاسبة.

هناك آليات رقابية دستورية كثيرة تحد من الفساد، ولا أقول تقضي عليه، لأن من الصعب القضاء على الفساد نهائيا.

وانتقد عبد الصمد التلكؤ في معالجة قضية التجنيس وقال ان الحكومة غير جادة في معالجة قضية التجنيس، فهناك تمييز وتجاوزات ولدينا مجموعة ممن لديهم الحق القانوني بالجنسية، لكن المسؤولون يراوغون، ولا نريد أن نهدد باستخدام الأدوات الدستورية لكننا نؤكد أننا لن نسكت عن هذا الموضوع، ويجب أن يتفق مجموعة من النواب على حل هذه القضية

وجه دعوة رسمية لرئيسة البرلمان النمساوي بربارا برامير لزيارة الكويت

الهرشاني : نحاول إلغاء الـ «شينغن» عن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي

حمد الهرشاني

اشاد رئيس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثالثة في مجلس الامة العضو حمد سيف الهرشاني هنا امس بنتائج زيارة الوفد الى النمسا مؤكدا انها حققت الاهداف التي تتطلع لها الكويت والنمسا لتعزيز علاقات التعاون في مختلف المجالات.

جاء ذلك في تصريح ادلى به لوكالة الانباء الكويتية «كونا» عقب اجرائه والوفد البرلماني المرافق سلسلة محادثات مع رؤساء الكتل البرلمانية النمساوية تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورات الاوضاع الاقليمية والدولية لاسيما القضية الفلسطينية والازمة السورية والوضع الانساني الناجم عنها.

وقال الهرشاني ان الوفد البرلماني التقى خلال زيارته التي تأتي في اطار جولة شملت بولندا رئيس الكتلة البرلمانية الاشتراكية وعضو لجنة الشؤون الخارجية جوزيف تشاب ورئيس الكتلة البرلمانية لحزب الشعب المحافظ راينهولد لوباتكا وتركزت المحادثات حول دعم جهود الغاء الفيزا الاوروبية «شينغن» عن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

واوضح ان الجانبين اكدا حرصهما على تطوير وتعزيز التعاون بين البلدين اللذين سيحتفلان في العام المقبل بمرور 50 عاما على اقامة علاقاتهما الدبلوماسية و الرغبة في تعزيز التعاون في مجالات الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء.

وقال انه تم توجيه دعوة رسمية الى رئيسة البرلمان النمساوي بربارا برامير ورئيس لجنة الصداقة بالبرلمان لزيارة دولة الكويت في اقرب فرصة.

من جهته قال عضو مجموعة الصداقة البرلمانية الثالثة بمجلس الامة النائب فيصل الكندري في تصريح مماثل ان الوفد البرلماني اكد خلال محادثاته مع الجانب النمساوي حرص دولة الكويت على ايجاد بدائل للطاقة.

وعبر الكندري عن الاهتمام بالتعاون مع النمسا في مجالات الطاقة وفي جميع الجهود المبذولة عربيا ودوليا لتعزيز التنمية والامن الاستقرار في العالم وتحسين الظروف المعيشية للشعوب لاسيما التي تعيش تحت خط الفقر.

يذكر ان وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثالثة في مجلس الامة يضم اضافة الى الهرشاني والكندري العضوين عبدالله مرزوق العدواني ومنصور فالح الظفيري

سأل عن حجم استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ ديسمبر 2013

الصانع لوزير المالية: ما قراراتكم في شبهة تورط أحد المسؤولين في تسلم عمولات من KPMG؟

وجه النائب يعقوب عبد المحسن الصانع سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح مستفسرا عن القرار المتخذ في لجنة الاستثمار للتامينات الاجتماعية بخصوص بند من له حق التوقيع على العقد الموقع بين المؤسسة وشركة KPMG المتعلق في البحث عن شبهه تورط أحد المسؤولين الكبار في التامينات الاجتماعية من حيث تسلمها عمولات عن صفقات استثمارية لصالح التاميناتـ.

و ما هو حجم الاموال الاستثمارية التي كانت تتم ادارتها من المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بتاريخ 31 / 12 / 2012 وحتى تاريخه ونتائج هذا الاستثمار وأرباحها إن وجدت و من هو المسؤول التنفيذي الاول عن إدارة اموال الاستثمار حسب اللوائح والأنظمة في المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية ؟ مع افادتنا بما يفيد ذلك

يعقوب الصانع

اذا كانت الوزارة على حق فنحن معها وغير ذلك فسيسائل الكبير قبل الصغير

الرويعي : «التعليمية» مصرة على المضي والعمل نحو حل مشكلة شهادات الطلبة

كشف عضو لجنة شئون التعليم و الثقافة و الإرشاد البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي ان اللجنة ناقشت في اجتماعها عددا من الاقتراحات بقوانين المحالة الى المجلس والردود الحكومية عليها ومن ضمنها ردودها على قانون المرئي والمسموع .

وقال الرويعي: أن اللجنة ناقشت قضية شهادات الطلبة والتعليم العالي فيما يتعلق بالاعتراف بها ثم سحب الاعتراف بأثر رجعي من البعض بحجة عدم وجود دراسة منهجية معترف بها مشيرا الى ان النقاش دار حول كيفية حل هذه المشكلة التي طالت لمدة تزيد عن خمس سنوات متأثرا بها عدد من الطلبة نفسيا ووظيفيا وأكاديميا بل وحتى ماليا .

وبين الرويعي انه دار نقاش كذلك حول عدم تعاون التعليم العالي في الرد على اسئلة النواب وكذلك اسئلة اللجنة ونحن في انتظار ردهم حول موضوع الشهادات وأتمنى ان لا يراهنون على الوقت .

وتابع الرويعي ان اللجنة التعليمية مصرة على المضي والعمل نحو حل مشكلة شهادات الطلبة التي خلقها التعليم العالي والمسؤولة امامنا عنها، مستدركا اذا كانت وزارة التعليم العالي على حق فنحن معها و غير ذلك فسيسائل الكبير قبل الصغير .

طالب بأن يكون لها جهاز يُعين العاملون فيه طبقاً لنظام مجلس الإدارة

الطريجي يقترح تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار

عبدالله الطريجي

تقدم عضو مجلس الامة النائب د. عبدالله محمد الطريجي باقتراح في شأن تعديل قانون انشاء الهيئة العامة للاستثمار رقم 47 / 1982 مطالبا بان يكون للهيئة جهاز من الموظفين يُعين العاملون فيه طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة وذلك دون إخلال بأحكام المادتين 5 ، 38 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية ، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالهيئة أو لأي من المشتركين في نشاطها بأي صورة من صور الإدلاء ببيانات أو معلومات عن أعمالهم أو أوضاع الأموال المستثمرة إلا بإذن كتابي من رئيس مجلس الإدارة ، ويستمر هذا الحظر حتى بعد انقطاع صلة الشخص بأعمال الهيئة ، وفي الحالات التي يتم فيها رصد شبهة الاعتداء على المال العام يقوم رئيس مجلس الإدارة بتوفير الإذن الكتابي فورا لمن يطلبه من موظفي الهيئة ليتمكن هذا الموظف من تقديم ما لديه من بيانات ومعلومات ومستندات للنيابة العامة لمباشرة التحقيق بالشكوى.

نظرا لتزايد المواد الغذائية الفاسدة التي تدمر صحة الإنسان

الحويلة يقترح استخدام نظام الحاسب «HACCP» للكشف في المنافذ

محمد الحويلة

قدم النائب د. محمد هادي الحويلة اقتراحا بشأن استخدام نظام الحاسب «HACCP» للكشف عن الاغذية في المنافذ والذي يعرف بنظام تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة وهو نظام مقبول لدى الهيئات الدولية كأداة لتحقيق سلامة الغذاء ، حيث تركز نظرية النظام على منع الخطأ قبل حدوثه مطالبا بضرورو إنشاء مختبرات لفحص الأغذية في المنافذ الحدودية للبلاد و تأهيل كوادر وطنية في مجال سلامة الغذاء

موضحا د. الحويلة انه لا يكاد يوم يخلو من وجود أخبار تتناقلها الصحف المحلية عن ضبطية جديدة لأطنان من المواد الغذائية الفاسدة التي تدمر صحة الإنسان ، اننا لو جمعنا عدد الأطنان التي أعلن عن ضبطها كل من البلدية والتجارة منذ ان كشفت الصحف المحلية فضيحة الأغذية واللحوم الفاسدة لاتضح لنا اننا جميعاً من دون استثناء نستهلك كل يوم أغذية فاسدة تضر صحتنا مع العلم بأن ما يضبط سوى القليل جدا مما يدخل البلاد يومياً.

مشددا انه أصبح من الضروري وجود أنظمة وأجهزة حديثة للكشف والتحقق من واردات الأغذية على المنافذ وزيادة فاعلية الجانب الرقابي والضبطية القضائية مع استمرار الحملات التفتيشية داخل البلاد لتطول كل المخازن الغذائية وتطبيق القانون على الجميع.